NPT/CONF.2020/15

Distr.: General
19 November 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات متابعة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010

تقرير مقدم من أيرلندا

مقدمة

1 - عملا بالإجراء 20 من خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010، تقدم أيرلندا هذا التحديث الموجز لتقريرها إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2015 (NPT/CONF.2015/9) بشأن تنفيذ خطة العمل لعام 2010 على الصعيد الوطني. ويقدَّم هذا التقرير في إطار عملية الاستعراض المعزَّزة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويتعلق بتنفيذ خطة العمل لعام 2010، وكذلك بالفقرة 4 (ج) من المادة السادسة من مقرَّر عام 1995 المعنون "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين". ويتصل أيضا بالخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2000، مشيرا في ذلك إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة 8 تموز/يوليه 1996 في هذا الصدد.

2 - ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية والسعي إلى تحقيق أهداف نزع السلاح النووي من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ومجددا في دورة الاستعراض هذه، يبيّن عمل أيرلندا النشط لتعزيز الهدف من هذه المعاهدة التزامها الطويل الأمد والرفيع المستوى بالمعاهدة منذ البداية، حيث تشكلت أصول المعاهدة في مجموعة "القرارات الأيرلندية" للجمعية العامة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

3 - وفي عام 2020، للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وارتباط أيرلندا الوثيق بالمعاهدة، استضافت أيرلندا مناسبات في الأمم المتحدة وفي برلماننا الوطني لإحياء ذكرى بدء نفاذ المعاهدة. وفي نيسان/أبريل 2020، شاركت أيرلندا مع كوستاريكا في استضافة حدث افتراضي بعنوان

031221 291121 21-17090 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

"معاهدة عدم الانتشار في الذكرى السنوية الخمسين: الحفاظ على الزخم اللازم نحو المؤتمر الاستعراضي". وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، ناقش البرلمان الأيرلندي الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت أيرلندا، بالاشتراك مع مجموعة من 16 دولة من مناطق مختلفة، بيانا لإحياء الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم الانتشار. واحتفالا بالمعاهدة، سلط البيان الضوء على قيمة التعاون الدولي والحاجة إلى الدبلوماسية المتعددة الأطراف في الأوقات العصيبة.

نزع السلاح النووي (الإجراءات من 1 إلى 22)

4 - مع احتفالنا بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 2020، أكدت أيرلندا من جديد التزامها الراسخ بمبادئ المعاهدة وأهدافها، بما في ذلك خطة العمل لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره التي وافق عليها المؤتمر الاستعراضي لعام 2010. وما فتئت أيرلندا تنتهج سياسات متوافقة تماما مع المعاهدة ومكتسباتها بغية الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بأسرع ما يمكن.

5 - وترحب أيرلندا بخطة الأمين العام لنزع السلاح، *تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح*، ويسرها تأييد الإجراء 1 لتيسير الحوار من أجل نزع السلاح النووي. وتواصل أيرلندا المشاركة بفعالية على مستوى رفيع في الحوار في المنتديات المعنية بنزع السلاح وفي غيرها من المبادرات.

6 - وأيرلندا عضو مؤسس في ائتلاف البرنامج الجديد[1] الذي أنشئ في دبلن في عام 1998 للدفع من أجل إحراز مزيد من التقدم بشأن تنفيذ المادة السادسة. ويقدم الائتلاف قرارا سنويا من قرارات الجمعية العامة معنونا "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي" يحظى بتأييد واسع النطاق من غالبية الدول الأعضاء. ويسلط القرار الضوء على الدور المحوري للمعاهدة في الأمن الدولي وطبيعتها الملزمة في جميع الأوقات وفي جميع الظروف. ويشير أيضا إلى الأهمية الدائمة للتعهد القاطع للدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الإزالة الكاملة لترسانتها النووية، إضافة إلى النتائج التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء خلال المؤتمر الاستعراضي لعام 2000 وخطة عمل عام 2010. واستشرافا للمستقبل، دعا قرار التحالف في الدورة السادسة والسبعين للجنة الأولى المؤتمر الاستعراضي العاشر إلى إيلاء الاهتمام اللازم للواجب الإنساني في القرارات وإجراءات المتابعة التي يتخذها والاتفاق على مجموعة إضافية من التدابير تستند إلى الالتزامات المتعهد بها والإجراءات المتفق عليها بالفعل.

7 - وبالإضافة إلى قرارات اللجنة الأولى، ظل ائتلاف البرنامج الجديد نشطا طوال دورة الاستعراض الحالية، حيث قدم خمس ورقات عمل وساهم بشكل استباقي طوال اجتماعات اللجنة التحضيرية. وتتضمن هذه الورقات مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات للمؤتمر الاستعراضي العاشر، وتقترح، بالإضافة إلى ذلك، تدابير ملموسة لتعزيز المساءلة من خلال التمحيص الأدق في عملية تنفيذ تعهدات نزع السلاح النووي والتزاماته. وتتطلع أيرلندا، بوصفها عضوا في الائتلاف، إلى مواصلة الاستفادة من هذه المقترحات في المؤتمر الاستعراضي العاشر.

8 - وتؤكد أيرلندا العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية التي أبرزتها الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010، وتُبقي على تلك العواقب في طليعة جميع اعتباراتها المتعلقة بالسياسة العامة. ورحبت أيرلندا بالقرار الذي اتخذ في تشرين الأول/أكتوبر 2015 بعقد اجتماع ثان للفريق العامل

(1) الأعضاء في ائتلاف البرنامج الجديد هم أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا.

المفتوح العضوية المعني بنزع السلاح النووي. وقدمت ورقة عمل بصفتها الوطنية تتعلق بتدابير المخاطر والشفافية والحد من المخاطر، وشاركت بفعالية في اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية طوال عام 2016. ورحبت بتوصيات الفريق العامل المفتوح العضوية بمواصلة بذل مزيد من الجهود لوضع تدابير قانونية فعالة وعملية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه؛ وبعقد مؤتمر للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية بما يفضي إلى إزالتها كليا؛ وبأنه ينبغي للدول النظر في تنفيذ تدابير بشأن الشفافية والحد من المخاطر وإذكاء الوعي بالمجموعة الواسعة من العواقب الإنسانية المترتبة على التفجيرات النووية.

9 - وشاركت أيرلندا في إعداد ورقتي عمل بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية موجهتين إلى اللجنتين التحضيريتين لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عامي 2018 و 2019[(2)]. وفي عام 2017، مولت أيرلندا ورقة معهد شاتام هاوس المعنونة "نزع السلاح النووي: الحلقة المفقودة في تعددية الأطراف"[(3)] التي تستكشف الأخطار الجسيمة التي تشكلها الأسلحة النووية على الصحة والتنمية والمناخ والبنى الاجتماعية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

10 - وعلى مدى عام 2017، كانت أيرلندا عضوا في مجموعة أساسية من الدول التي تقود المفاوضات بشأن صك قانوني لحظر الأسلحة النووية. وعُقِدَت المفاوضات النهائية، برئاسة كوستاريكا، في نيويورك في عام 2017، حيث اعتمدت 122 دولة معاهدة حظر الأسلحة النووية، في 7 تموز/يوليه 2017. ووقّعت أيرلندا على هذه المعاهدة في 20 أيلول/سبتمبر 2017. وتعتقد اعتقادا راسخا أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تتفق تماما مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتشكل إجراء ملموسا لتنفيذ المادة السادسة.

11 - وللتمكين من التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، سنّت أيرلندا قانون حظر الأسلحة النووية لعام 2019. ويسمح هذا القانون بإنفاذ هذه المعاهدة في أيرلندا، وينص على طائفة شاملة من أنشطة الأسلحة النووية بصفتها أفعالا إجرامية. وأودعت أيرلندا صك تصديقها على المعاهدة في 6 آب/أغسطس 2020. ورحبت ببدء نفاذ المعاهدة في 22 كانون الثاني/يناير 2021 وتتطلع إلى الاجتماع الأول للدول الأطراف في آذار/مارس 2022 في فيينا.

12 - وتمشيا مع الإجراء 4، دعت أيرلندا باستمرار الاتحاد الروسي والولايات المتحدة إلى الشروع في مفاوضات بشأن تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وبشأن اتفاق يخلفها. ورحبت أيرلندا بتمديد معاهدة ستارت الجديدة في شباط/فبراير 2021، وتواصل تشجيع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة وبلدان أخرى على المشاركة بنشاط في اتفاقات متابعة أوسع نطاقا، لغايات منها الحد من مخزون الأسلحة النووية وخفضه مع السعي إلى هدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

13 - ومثّل أيرلندا نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة، سايمون كوفني، في الجزأين الرفيعي المستوى من مؤتمر نزع السلاح، المعقودين في شباط/فبراير 2020 وشباط/فبراير 2019، وألقى وزير الدولة، سيارن كانون، كلمة في المؤتمر في شباط/فبراير 2018. وتعترف أيرلندا بالدور المركزي الذي

(2) NPT/CONF.2020/PC.II/WP.9 و NPT/CONF.2020/PC.III/WP.44.

(3) Patricia Lewis, Beyza Unal, Sasan Aghlani, "Nuclear Disarmament: The Missing Link in Multilateralism", Research Paper, (London, Chatham House, 2017).

يضطلع به المؤتمر في تعزيز سيادة القانون في مجال نزع السلاح. فقد قدم المؤتمر إسهامات كبيرة في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد الدولي، وفي الأمن والسلم الدوليين من خلال عدد من الإنجازات البارزة، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، ظل المؤتمر في حالة جمود لفترة طويلة. وتؤيد أيرلندا الجهود التي من شأنها أن تمكن المؤتمر من معالجة مسألة نزع السلاح النووي، في سياق برنامج عمل متفق عليه وشامل ومتوازن (الإجراء 6)، وبدء المناقشات بشأن الترتيبات الدولية الفعالة لتقديم ضمانات للدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها (الإجراء 7). ويجب على المؤتمر أيضا أن يبدأ مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، وترحب أيرلندا بالتقدم المحرز حتى الآن في هذا الصدد (الإجراء 15).

14 - وتؤيد أيرلندا بشدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فمن خلال حظر جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى، تعوق هذه المعاهدة تطوير الأسلحة النووية وتحسينها النوعي. وقد وقعت أيرلندا على المعاهدة في عام 1996 وصدّقت عليها في عام 1999. وتؤيد أيرلندا بشدة بدء نفاذ المعاهدة وانضمام جميع الدول إليها. وتعتقد أيرلندا أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ يعزز إلى حد كبير هيكل الأمن الدولي المبني على أسس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويمثل خطوة هامة على طريق إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. واستضافت أيرلندا جلسة إحاطة رفيعة المستوى خلال رئاستنا لمجلس الأمن للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر 2021. وكانت أيرلندا ممثلة على المستوى الوزاري في مؤتمري المادة الرابعة عشرة لعامي 2019 و 2021.

15 - وتثني أيرلندا على اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لما تضطلع به من عمل ممتاز في بناء نظام الرصد الدولي استباقا لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وهذا ما يمكِّن المنظمة من التحقق من الامتثال للمعاهدة على الصعيد العالمي. وسيكون تفسير البيانات في صميم نظام التحقق هذا، وتشارك أيرلندا مشاركة كاملة في تبادل البيانات مع مركز البيانات الدولي في فيينا من خلال مركزها الوطني للبيانات الذي يقع مقره في دبلن.

16 - وأيرلندا ملتزمة بإنشاء مزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، حيثما يكون ذلك مناسبا، بناء على ترتيبات تتفق عليها دول المنطقة المعنية بحرية وفقا للمبادئ التوجيهية الصادرة في عام 1999 عن هيئة نزع السلاح (الإجراء 9). وتؤيد أيرلندا، بوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، قيام الاتحاد الأوروبي بدعم الأنشطة للنهوض بعملية لبناء الثقة بما يفضي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

17 - وتدرك أيرلندا أهمية التعاون بين الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والإقليمية والمجتمع المدني، الذي سُلط الضوء عليه في الإجراء 19 من خطة العمل لعام 2010. وترى أن التعاون مع المجتمع المدني في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين أمر بالغ الأهمية لتيسير المناقشة المستنيرة وتوفير رصد مجد لمفاوضات نزع السلاح للجهات المعنية الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قدمت أيرلندا الدعم إلى عدد من الكيانات، بما فيها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، ومشروع بلوغ الإرادة الحاسمة، ومعهد شاتام هاوس. وتؤيد أيرلندا أيضا نشر وتعميم مرصد حظر الأسلحة النووية.

18 - ومن الأولويات المحددة لأيرلندا في هذه الدورة الاستعراضية كفالة تنوع الأصوات في مجال نزع السلاح، بما في ذلك المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والرجال على جميع المستويات في صنع القرارات المتعلقة بنزع السلاح والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، يحظى إدماج المنظورات والقضايا الجنسانية في جميع مجالات نزع السلاح بأولوية كبيرة. فقد قدمت أيرلندا ورقة عمل بشأن القضايا الجنسانية إلى كل لجنة من اللجان التحضيرية في دورة الاستعراض الحالية. وشاركت أيضا في إعداد ورقتي عمل، الأولى بشأن تحسين المساواة بين الجنسين والتنوع في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والثانية بشأن إدماج المنظورات الجنسانية في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع الرؤساء المشاركين الآخرين في مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين (الفلبين، وكندا، وناميبيا، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) إلى جانب أستراليا والسويد. ويشجع الفريق، الذي يتخذ من جنيف مقرا له، الجهود الرامية إلى تعزيز تطبيق المنظورات الجنسانية على القضايا المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وكانت أيرلندا من الجهات المانحة المؤسسة لبرنامج زمالة ماري سكلودوسكا - كوري الذي أنشأته الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يدعم تدريب الشابات في الدراسات العليا في مجالي العلوم النووية وعدم الانتشار النووي.

19 - ويُشجِّع الإجراء 22 من خطة العمل لعام 2010 جميعَ الدول على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن دراسة الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (A/57/124)، من أجل المضي قدما نحو تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دعما لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتدعم أيرلندا بانتظام القرارات الصادرة في اللجنة الأولى بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وبشأن الشباب ونزع السلاح. وهي تعمل منذ عام 2018 مع مندوبي الأمم المتحدة من الشباب الأيرلنديين في الحوار بشأن قضايا نزع السلاح. وقامت إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، بزيارة إلى أيرلندا في عام 2019. والتقت خلالها برئيس أيرلندا، ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة، واللجنة المختارة للشؤون الخارجية والتجارة التابعة للبرلمان الأيرلندي، وأدلت بخطاب عام أمام معهد الشؤون الدولية والأوروبية.

عدم الانتشار النووي (الإجراءات من 23 إلى 46)

20 - دأبت أيرلندا على دعم الجهود الرامية إلى تشجيع جميع دول العالم على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويتثبت مركز أيرلندا، بوصفها دولة طرفا في المعاهدة غير حائزة للأسلحة النووية، بواسطة نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي ظل يقدم ضمانات للمجتمع الدولي بشأن امتثال أيرلندا لالتزاماتها بموجب المعاهدة.

21 - وتؤيد أيرلندا دعوة المؤتمرات الاستعراضية السابقة إلى تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المواد المصدرية أو المواد الانشطارية الخاصة في جميع الأنشطة النووية السلمية. وأيرلندا طرف في اتفاق الضمانات منذ عام 1977، وقد أدخلت البروتوكول الإضافي حيز النفاذ في عام 2004. وتواصل أيرلندا حثّ الدول الأطراف في المعاهدة التي لم تُدخِل بعد اتفاقات الضمانات الشاملة حيز النفاذ أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن.

22 - وفيما يتعلق بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن أيرلندا تشارك في تعزيزه وتطويره، بسبل منها دفع أنصبتها المقررة في موعدها ومن خلال مساهمات الاتحاد الأوروبي. وقد اضطلعت أيرلندا، إلى جانب شركاء الاتحاد الأوروبي، بأنشطة دبلوماسية لتعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل المؤتمر الاستعراضي. وفي عام 2020، شمل ذلك القيام بمساع لدى الدول التي تعمل على وضع برامجها النووية المدنية، لدعوتها إلى تعديل أو إلغاء بروتوكولها للكميات الصغيرة والتوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتصديق عليه على سبيل الأولوية.

23 - وساهمت أيرلندا أيضا في صندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكانت قد شغلت آخر مرة منصب عضو في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الفترة من أيلول/سبتمبر 2014 إلى أيلول/سبتمبر 2016، وهي عضو حاليا في المجلس من عام 2021 إلى عام 2022.

24 - وأيرلندا عضو عامل في مجموعة فيينا للدول العشر، التي تقدم ورقة عمل إلى جميع اللجان التحضيرية والمؤتمرات الاستعراضية للمعاهدة تتضمن توصيات ملموسة. وفي عامي 2019 و 2020، شاركت أيرلندا مع بلجيكا في رئاسة مجموعة دول أوروبا الغربية لانتخابات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتشجع أيرلندا باستمرار على امتثال جميع الدول لواجباتها المتعلقة بعدم الانتشار المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

25 - وأيرلندا عضو ملتزم في جميع النظم ذات الصلة للرقابة على الصادرات، كما أنها تمارس رقابة وطنية صارمة على الصادرات. وتطبق تفاهمات لجنة زانغر، والمبادئ التوجيهية التي وضعتها مجموعة موردي المواد النووية، ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف عند تقييم جميع طلبات تراخيص التصدير ذات الصلة. وهي أيضا من الدول الموقعة على مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية.

26 - وفي عامي 2017 و 2018، شاركت أيرلندا في رئاسة نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف مع آيسلندا، تركزت المناقشات في ذلك الوقت على نقل التكنولوجيا غير المادية، والطائرات غير المأهولة، والضوابط الرقابية الشاملة، والانتشار الإقليمي. وقامت أيرلندا أيضا، بصفتها الرئيسة المشاركة، بعقد اجتماعات توعية وبالترويج للمبادئ التوجيهية لنظام التحكم في تكنولوجيا القذائف ومرفقها لدى البلدان غير الأعضاء في هذا النظام.

27 - وتضطلع أيضا بدور بارز في مجموعة موردي المواد النووية، حيث تعمل على وضع معايير موضوعية غير تمييزية للأعضاء الجدد، تكون متسقة مع مبادئ المعاهدة وأهدافها.

28 - وفي عام 2019، قدمت أيرلندا، إلى جانب جميع أعضاء لجنة زانغر، ورقة عمل إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة معنونة "إجراءات بشأن صادرات المواد النووية وفئات معينة من المعدات والمواد بموجب الفقرة 2 من المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية".

29 - وأيرلندا ملتزمة، بوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، بالتنفيذ الجاري لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وتطبق أيرلندا الرقابة على الصادرات من المواد المزدوجة الاستخدام وفقا للائحة (EU) 821/2021 الصادرة عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي في 20 أيار/مايو 2021 والتي أنشأت نظاما للاتحاد الأوروبي لمراقبة صادرات المواد

المزدوجة الاستخدام والسمسرة بها والمساعدة التقنية المتعلقة بها وعبورها ونقلها[4]. وتشمل قائمة المواد المزدوجة الاستخدام الواردة في المرفق 1 من اللائحة الأصناف التي حددتها مجموعة موردي المواد النووية (الفئة 0، "المواد والمرافق والمعدات النووية"). ومراقبة صادرات هذه الأصناف هو أحد التدابير الهامة الرامية إلى دعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتطبق أيرلندا أيضا بشكل كامل الموقف الموحد لمجلس الاتحاد الأوروبي CFSP/944/2008 المؤرخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2008 الذي يحدد القواعد المشتركة التي تنظم مراقبة صادرات التكنولوجيا والمعدات العسكرية[5].

30 - وصادقت أيرلندا في أيلول/سبتمبر 2014 على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية. وهي تمتثل لقواعد السلوك المنقحة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أمان المصادر المشعّة وأمنها، وللإرشادات بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها التي أقرّها مجلس محافظي الوكالة في عام 2004. وأيرلندا حاليا بصدد التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وهي ملتزمة أيضا بالحفاظ على ضوابطها التنظيمية الوطنية المتعلقة بالمواد النووية، من خلال سلطتها التنظيمية الوطنية المتمثلة في وكالة حماية البيئة.

31 - وخلال عضوية أيرلندا في مجلس الأمن في الفترة 2021-2022، عملت الممثلة الدائمة لأيرلندا كميسرة لقرار مجلس الأمن 2231 (2015). وقدمت أيرلندا أيضا دعما ماليا لأنشطة الرصد والتحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران.

استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية (الإجراءات من 47 إلى 64)

32 - تدعم أيرلندا بشدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورها الرئيسي المتمثل في تعزيز السلامة النووية والإشعاعية ومساعدة الدول الأطراف التي تختار المشاركة في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من خلال وضع معايير ومبادئ توجيهية وقواعد سلوك لكفالة سلامة الإنسان وأمنه وحماية البيئة.

33 - وتعترف أيرلندا، وإن لم تكن بلدا منتجا للطاقة النووية، بحق الدول في تحديد مزيج الطاقة الخاص بها. ولكننا نتوقع أن يجري ذلك، عندما تختار دولة ما تطوير صناعة الطاقة النووية، وفقا لأعلى المعايير الدولية المتعلقة بالسلامة وحماية البيئة. وفي هذا السياق، تؤيد أيرلندا بقوة، وتدعو بشدة، إلى اتخاذ أي تدابير تعزز السلامة والأمن النوويين.

34 - وتدرك أيرلندا أن التكنولوجيات النووية والإشعاعية تؤدي دورا هاما خارج قطاع الطاقة النووية في مجالات حيوية أخرى، من قبيل الطب، والصناعة، والبحوث، والأغذية والزراعة، والفضاء، ومكافحة التلوث، ويمكن أن تسهم في تحقيق مجموعة واسعة من الفوائد الاجتماعية - الاقتصادية، والبيئية، ولا سيما في البلدان النامية.

(4) متاح على الرابط التالي: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32021R0821&from=EN.

(5) متاح على الرابط التالي: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32008E0944&from=EN.

35 - وصادقت أيرلندا على اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية وتعديلها. وتشجع أيرلندا جميع الدول على أن تصبح أطرافا في جميع الاتفاقيات المدرجة في الإجراء 59 في أقرب فرصة ممكنة.

36 - ويشجع الإجراء 62 على مواصلة الحوار بين الدول الساحلية والدول الشاحنة بشأن تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بالنقل البحري للمواد النووية، من قبيل وقود خليط الأكسيدين، والنفايات الشديدة الإشعاع، والوقود النووي المشع. ويهدف الحوار إلى بناء الثقة بين الدول الساحلية والدول الشاحنة وتعزيز الشفافية بشأن هذه المسائل، وإلى توفير منتدى لتبادل المعلومات وتعميق العلاقات بين البلدان المشاركة. وترأست أيرلندا الحوار بين الدول الساحلية والدول الشاحنة في عامي 2018 و 2019، وتواصل المشاركة بنشاط في أعماله الجارية حاليا.

الخلاصة

37 - لا تزال أيرلندا ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومكتسباتها وبتنفيذها تنفيذا كاملا. وهي تدعم، من خلال الاتحاد الأوروبي، المؤتمر الاستعراضي العاشر من خلال قرار المجلس المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2019 بشأن دعم الاتحاد الأوروبي للأنشطة المفضية إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر. وستشارك أيرلندا بفعالية في المؤتمر الاستعراضي العاشر بغية تحقيق نتيجة طموحة وشاملة.